دور أقنعة الأزمة

في

استئصال فكرة الدولة الإسلامية

و

تمييع قضية حملة الدعوة الإسلامية

في الجزائر

بقلم : أحمد بن عمر الأوراسي

الجزائر

ديسمبر 1995م

بسم الله الرحمن الرحيم

وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ
لِتفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذاً لاَّتَّخَذُوكَ خَلِيلاً **(73)** وَلَوْلاَ
أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً **(74)** إِذاً
لَّأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لاَ تَجِدُ لَكَ
عَلَيْنَا نَصِيراً **(75)** وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الأَرْضِ
لِيُخْرِجوكَ مِنْهَا وَإِذاً لاَّ يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلاَّ قَلِيلاً
(76) سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا وَلاَ تَجِدُ
لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلاً **(77)**

سورة الإسراء

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

ما يجري اليوم في الجزائر، وما يطفو على ساحتها من أزمات سياسية، اقتصادية وثقافية...الخ يشبه ما يمكن تسميته بـ"**أقنعة الأزمة**"؛ فما يدور على الساحة الجزائرية هو أن هناك أزمة قُنعت بأقنعة تستر وجهها، وتخفي حقيقتها عن إحساس الشعب وتضلل شعوب الأمة الإسلامية عن معرفة حقيقة هذه الأزمة أو الصراع الدائر في الجزائر.

وواقع هذه الأقنعة –أقنعة الأزمة– هو اختلاق ظروف حقيقية صعبة ومشاكل وهمية معقدة، ثمّ التهويل من شأن هذه الظروف والمشاكل المفتعلة لتركيز إحساس الشعب بها، وتوجيه النظر نحوها فقط بالترويج اليومي لها بشكل مغلوط وكاذب. الشيء الذي من شأنه تدمير العملية الفكرية السليمة لدى الشعب في فهم الأزمة وطريقة حلها، وهذا كله بهدف حرفه عن طريق النهضة الصحيحة التي أخذ الشعب الجزائري يتلمسها كبقية الشعوب الإسلامية في العالم الإسلامي.

وتكمن خطورة هذه الأقنعة في سترها لوجه الأزمة الحقيقي، وتغطيته تغطية مستمرة لتبليد حس الشعب، لأن الهدف الحقيقي من استمراريتها – أي دوام الظروف الصعبة والمشاكل الوهمية المعقدة– هو منع الإسلام من الدخول إلى المجتمع، وتحريف وتمييع قضية حملة الدعوة الإسلامية.

وأقنعة الأزمة تتمثل أساساً فيما يسمى بـ"**أزمة الشرعية**"، "**الأزمة الاقتصادية**"، "**الإرهاب**"، و"**أزمة اللغة والهُوية**". أما وجهها الحقيقي فهو أن الصراع الدائر في الجزائر هو بين الإسلام والكفر، بين الحق والباطل، بين الهدى والضلال، بين الخير والشر. وبين الأمة الإسلامية — وليس الشعب الجزائري فقط – والدول الرأسمالية الاستعمارية أوروبا (وبخاصة فرنسا) وأمريكا. وأدوات الكفر والباطل والضلال والشر للدول الرأسمالية الاستعمارية هذه هي: الحكام والأحزاب الديمقراطية والاشتراكية والشيوعية والقومية والوطنية والجهوية والمدعية للإسلام (والإسلام منها بريء).

فالأزمة الحقيقية أن الكافر المستعمر ممثلا في دول الكفر وعلى رأسها أوروبا (وبخاصة فرنسا وإنجلترا) منعت المسلمين في الجزائر من تسلُّم السلطة وتطبيق الإسلام، حينما صادرت الطغمة العسكرية اختيار الشعب للمشروع الإسلامي ممثلا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والحيلولة دون استمرار الدعوة بمنع الدعاة من العمل للإسلام بحمل دعوته فكرياً وسياسياً عن طريق إرهابهم واعتقالهم وقتلهم من جهة، وتنفير الناس منهم — أي من الدعاة – بإلصاق تهمة الإرهاب والأعمال الإجرامية بهم والعمالة لدولة أجنبية من جهة أخرى.

فالمسلمون في الجزائر، بل في العالم أجمع، كلهم طرف في الصراع، ولهذا قنّعوا هذه الأزمة وهذا الصراع الدائر بين الكفر والإسلام وبين حملة الدعوة الإسلامية والدول الكافرة وعملائها، بأقنعة تخفي هذه الحقيقة حتى لا يعتقد الشعب أنه المستهدف في إسلامه، وحتى لا يمتد تأثير الصراع إلى بقية أطراف الأمة الإسلامية فتحطم عروش الطواغيت في جميع أنحاء العالم الإسلامي، فينتقل الصراع

إلى الصدام المباشر بين الأمة الإسلامية والدول الكافرة الاستعمارية، وهذا ما يخشاه الكافر المستعمر.

ولتوضيح واقع الأقنعة قناعاً قناعاً نقول:

1/ أزمة الشرعية: ظاهرياً ومن أول وهلة تبدو الأزمة متمثلة في الشرعية؛ أي أن من بالحكم اغتصب السلطان، وتولى رعاية شؤون الناس بالقوة. ورغم أن ذلك حقيقة إلا أنها تعتبر قناعاً يستر حقيقة أخرى. والسؤال التالي يوجه التفكير إلى واقعها، ومن ثَمّ إدراكها: لماذا استولى الجيش على الحكم بالقوة واضطهد أصحاب الشرعية؟

والجواب على ذلك هو أن الجيش ممثلا في كبار الضباط أومأت إليهم فرنسا العدو اللدود للإسلام والمسلمين بالإستيلاء على الحكم بالقوة لإبعاد الإسلام عنه (بعد فترة بومدين الأمريكي الولاء تولى الحكم الشاذلي، وأصبح المتنفذون في الجيش الجزائري فرنسيي الولاء والثقافة والتدريب، فأصبح نفوذ فرنسا واضحاً في الجزائر بعد وفاة بومدين)، بدليل أن أصحاب الشرعية هم من حملة الدعوة الإسلامية ممثلين في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والطغمة العسكرية ومن ورائها فرنسا تعلم أن اختيار الشعب الجزائري لحملة الدعوة الإسلامية إنما هو اختيار لمشروعهم الإسلامي، فأرادت بالتالي منع وصول الإسلام إلى موضع التطبيق والتنفيذ بمنع حملة دعوته من الوصول إلى الحكم.

وأبرز دليل مسكت على أنهم منعوا الإسلام من الوصول إلى الحكم لا شيئاً آخر، وأنهم موجودون في الحكم (أي العسكريون) للحيلولة دون وصول الإسلام إلى الحكم – أي محاربة فكرة الدولة الإسلامية "الخلافة" لا لأي شيء آخر، ما جرى في حوار الظل الأخير (أفريل- جوان 1995م) بين كبار العسكريين

وقيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وانتهاء هذا الحوار بالفشل بسبب تمسك حملة الدعوة الإسلامية بفكرة "الإسلام مصدر وحيد للتشريع"، مما يعني إصرارهم على إقامة الدولة الإسلامية. فقط رفض العسكريون هذه الفكرة رفضاً قاطعاً، وأعلنه صراحةً على شاشة التلفزيون أمام الشعب الجزائري محاولاً تضليل هذا الأخير بإيهامه أنه يعيش في (دولة إسلامية !) بما أنه شعب مسلم وأن المادة الثانية من الدستور تنصّ على أن (الإسلام دين الدولة !). مما يدل دلالة قاطعة على أنه لا هدف لهم من وراء الإستيلاء على الحكم والبقاء فيه إلا الحيلولة دون وصول الإسلام إلى موضع التطبيق والتنفيذ.

وهذا الذي صرح به رضا مالك رئيس الحكومة الأسبق ورئيس حزب التحالف الديمقراطي الجمهوري؛ فقد قال أنهم ليسوا ضد الإسلاميين كأشخاص ولكنهم ضد المشروع الإسلامي وضد تطبيق الإسلام (جريدة المساء اليومية 1995/08/28م). ضف إلى ذلك ما قاله الشيخ حسين سليماني للنظام العسكري: "احكمونا بالإسلام وطبقوا شرع الله وسوف نتبعكم ونستغني عن كل مفاوضات أو تحركات. اخرجوا علينا بهذه المفاجأة والشعب كله من ورائكم" (جريدة العالم السياسي الأسبوعية، عدد81، ماي 1995م). وقد قالها لهم قبل هذا الشيخ علي بن حاج في عهد الشاذلي، ولكن لا حياة لمن تنادي.

وعلى هذا فالإستيلاء على الحكم بالقوة حقيقة، ولكنها استعملت كقناع لضرب وستر حقيقة أخرى هي منع الإسلام من الوصول إلى الحكم، والعمل على إقامة حواجز شتى تحول بينه وبين الحكم والشعب.

2/ الأزمة الاقتصادية: ظاهرياً تبدو الأزمة في عدم وجود السيولة الكافية لتحريك الجهاز الإنتاجي وتنشيط الاقتصاد، وما يتبعها من أزمة المديونية، وما نتج

عنها من عدم القدرة على خدمة أعبائها. ومما زاد من جعلها قناعاً؛ تحويل اتجاه معالجتها — تعقدها – حسب النظام الاقتصادي العالمي الرأسمالي إلى الصندوق النقدي الدولي الذي جعل من هذه الأزمة الاقتصادية "القناع" أزمة حقيقية بواسطة إجراءاته الكلاسيكية المعروفة منذ نشأته.

لن نخوض في البرهنة على أن الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها الشعب الجزائري هي أزمة مفتعلة أكثر من هي حقيقية، فيكفي ذكر فضيحة اختلاس 26 مليار دولار الموجودة في البنوك الغربية، ويكفي معرفة ما تم تسديده خدمة لأعباء الدين، والذي يساوي حوالي خمس مرّات قيمة الدين، مع عدم استغلال الموارد الطبيعية إلا بما نسبته 20 % منها.

ولكننا سنخوض في البرهنة على أنها استعملت — أي الأزمة الاقتصادية – كقناع لضرب الإسلام والمسلمين في الجزائر وتضليلهم. فالغرض من التهويل منها، وإيجاد ظروفها الحقيقية الصعبة شيئين اثنين لا ثالث لهما:

أ– إلهاء الشعب الجزائري بها، بغرض تنسيته في فكرة الدولة الإسلامية لتصبح لديه نسياً منسياً. فالقصد الأول من وراء اختلاق الظروف الصعبة للأزمة الاقتصادية، إلهاء الناس في مشاكلهم المعيشية وهموم الرزق حتى تستهلك جلّ وقتهم، وتستحوذ على تفكيرهم، بحيث لا يبقى لديهم الوقت اللازم للتفكير في غير همومهم الشخصية الآنية المتجددة والمتعددة.

فغلاء المعيشة وعدم توفر السلع الضرورية، يؤدي بالشعب إلى أن يكون أكبر همّه — وقد أصبح – إشباع حاجاته الأساسية وليس التثقف بالأفكار الإسلامية، مما ينتج عن ذلك جعل محور تفكيره إشباع حاجاته العضوية وغرائزه

وليس كيفية إيصال الإسلام إلى الحكم، وبالتالي يكون مركز تنبهه المصالح الضيقة عوض أن يكون الإسلام وما يقتضيه من فرض وواجب إقامة الدولة الإسلامية.

ب– فرض سيطرة الكافر المستعمر على الاقتصاد الجزائري لجعله سوقاً للدول الرأسمالية، بتحطيم البنية التحتية للاقتصاد الصناعي، وإفساد التربة لفكرة الصناعات الثقيلة حتى لا تغرس فيها أو لتموت في مهدها في حالة قيامها. بالإضافة إلى تحطيم الاقتصاد الزراعي وجعله عاجزاً عن الانطلاق بواسطة المعوقات الملكية والتموينية والتمويلية.

إن تهافت وتهالك أفراد الشعب اليوم على الطُعم الذي يلقيه النظام له أدى به إلى الانصراف عن فكرة الدولة الإسلامية وما يتصل بها انصرافاً غير طبيعي، ذلك أن انصرافه جاء كردّ فعل لما يفتعله النظام من الرفع من الأسعار وتجميد الأجور وندرة السلع الأساسية والخدمات الضرورية وإيجاد البطالة؛ أي أن ما يقوم به هذا النظام إنما بقصد إيجاد أُلهية صعبة للشعب يتلهى بها عن الإسلام وفكرة الدولة الإسلامية.

هذا عن الهدف الأول من قناع الأزمة الاقتصادية. أما عن الهدف الثاني المتمثل في فرض السيطرة الرأسمالية على اقتصاد البلاد فهو واضح وضوح الشمس في رابعة النهار من أقوالهم وأفعالهم وعلاقاتهم مع الدول الرأسمالية والصندوق النقدي الدولي. إذ كيف نفسر قول النظام العسكري بأن مشكلة الاقتصاد الجزائري تكمن في زيادة نفقاته عن إيراداته (عجز في ميزان المدفوعات) رغم أن الذي يقومون به لعلاج هذه المشكلة لا علاقة له بمعالجتها؟

أي كيف نفسر الترويج والتطبيق لـ"اقتصاد السوق" الذي هو النظام الاقتصادي الرأسمالي على أنه الحل الأوحد – وهذه مسألة فلسفية تتعلق بوجهة النظر في الحياة – بالرغم من أنه (أي النظام العسكري) يقول بأن المشكلة تتمثل في أن النفقات أكثر من الإيرادات — وهذه مسألة علمية لا علاقة لها بوجهة النظر في الحياة –؟ ألا يعني ذلك تركيزاً للاستعمار؛ بترسيخ السيطرة الرأسمالية على اقتصاد البلاد؟ وما التوجه ثم الخضوع لبرنامج الصندوق النقدي الدولي والبنك العالمي إلا وجه من الوجوه المكشوفة لفرض هذه السيطرة الرأسمالية وتسوية الطريق لـ"رأسملة" الاقتصاد الجزائري.

وعلى هذا فالأزمة الاقتصادية قناع أُريد به صرف الأذهان عن الإسلام بشكل عام وعن فكرة الدولة الإسلامية بشكل خاص، بالإضافة إلى تبرير "رأسملة" الاقتصاد لفرض السيطرة عليه، لضرب أية محاولة تحريرية شاملة بربط مصالح الشعب بالنظام الاقتصادي الرأسمالي لتصطدم بهذه المحاولة أو إعادتها إلى الانطلاق من الصفر أو حرفها عن مسارها الصحيح، لتمديد وإطالة هيمنة الكافر المستعمر على الشعب وعلى البلاد، لتكون هذه السيطرة الرأسمالية حائلاً بين الناس وبين دخول الإسلام إلى مجتمعهم، ووصوله إلى موضع التطبيق والتنفيذ.

3/ الإرهـاب: لم يستعمل أي قناع من الأقنعة المار ذكرها في التضليل وستر الحقائق كما استعمل الإرهاب لتحقيق ذلك. فقد مُيّعت وحُرّفت قضية حملة الدعوة الإسلامية في أذهان الناس وحتى لدى نفس حملة الدعوة الإسلامية تمييعاً وتحريفاً بشعاً.

فبعدما كان الناس يرون أن انتهاج حملة الدعوة لطريق العمل المسلّح إنما هو من أجل الدفاع عن اختيار الشعب للإسلام كرد فعل على الانقلاب

العسكري، ومن أجل الدفاع عن النفس كرد فعل على الاعتقالات والتعذيب والاغتيالات التي استهدفتهم؛ أي من أجل الإسلام ومن أجل الدولة الإسلامية، وساندوهم في ذلك معنوياً ومادياً، أصبح الكثير من الناس– بفعل ما يقوم به النظام من جرائم وحشية على الأبرياء من الناس بإسم الحركات الإسلامية المسلحة أو بفعل أخطائها، وبفعل كذب وتضليل وسائل الإعلام التي تصورهم مجرمون دمويون ومخربون لا يمتون للإسلام بصلة، ونتيجة لذلك – قلت أصبح الكثير من الناس ممتلئون بالشك في الحركات الإسلامية المسلحة (وبخاصة بعد اختراقها) وانبعثت الريبة في حقيقة علاقتها بالإسلام، وفي حقيقة صراعها مع النظام، وفي أعمالها وفي عناصرها، وبخاصة وأن الصراع مؤهل– كما يبدو – لأن يتحوّل إلى حالة أشبه بالحرب الأهلية، حيث أصبح الشعب الجزائري يعيش يومياً أجواء رعب لا نظير له، نظراً للاعتقالات والاختفاءات والاغتيالات والتعذيب والانتقام، أدى إلى أن ينطلي كل هذا على الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حين انحرفت عن قضيتها، قضية الدولة الإسلامية، حين ربطت نفسها بأحزاب (المعارضة) الجزائرية التي لا علاقة لها بالإسلام (اشتراكية، شيوعية، وطنية، مدعية للإسلام) المجتمعة في روما لدى جماعة سانت ايجيديو يوم 1995/01/13م، وتم إعلان ما يسمى بوثيقة "العقد الوطني" (عقد روما) حيث إلتزمت معها ب"حل سياسي سلمي شامل ديمقراطي وعادل" على أساس عقد وطني يكون إطاره بعض (المبادئ) التالية أدناه:

– تصريح أول نوفمبر1954م: "إعادة إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية في إطار مبادئ الإسلام".

– احترام التناوب السياسي بالاقتراع العام.

– أولوية القانون الشرعي.

– ضمان الحريات الأساسية – الفردية والجماعية – بصرف النظر عن العرق والجنس والدين واللغة.

– تكريس تعددية الأحزاب.

– إن العناصر التكوينية للشخصية الجزائرية هي الإسلام والعروبة والأمازيغية. وإن الثقافة واللغتين المساهمة في تنمية هذه الشخصية يجب أن تجد مكانتها وتعزيزها المؤسساتي.

– تلتزم الأحزاب باحترام دستور 23 فيفري 1989م.

وبتبني الجبهة الإسلامية للإنقاذ لما يسمى "العقد الوطني" تكون قد تخلّت عن فكرة الدولة الإسلامية وحملت المفاهيم الديمقراطية من نظام جمهوري، تعددية حزبية، حريات، التداول على السلطة...إلخ. وقد ضُللت لدرجة أنها اعتقدت أنها مازالت لم تتخلّ عن مشروعها الإسلامي بتبني "العقد الوطني" بيان أول نوفمبر 1954م (الذي مما ينص عليه إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية) واعتقدت أنها قد توصلت مع الأحزاب المعارضة إلى وضع قواعد لعبة (الديمقراطية) تسمح للجميع بحرية التعبير بحيث يحتفظ كل حزب بـ"مشروع المجتمع" الخاص به (كما صرّح بذلك آيت أحمد لإذاعة "راديو–بور" للمهاجرين التي تبثّ برامجها من باريس.جريدة الخبر اليومية 1995/11/07م)، متناسية أنها كفرت يوماً ما بالديمقراطية، فتحقق فعلاً للنظام ما أراد وهو حرف الجبهة الإسلامية للإنقاذ عن فكرتها التي أنشئت من أجلها وضحى الكثير في سبيلها.

أما ما يظهر من رفض النظام لوثيقة "العقد الوطني" إنما لأنها وثيقة أمريكية – أي أن أمريكا (يبدو أنها) تحاول أن تجعل من "عقد روما" أداة لضرب النفوذ

الأوروبي (وبخاصة النفوذ الفرنسي) في الجزائر – وليس لكونها في غير صالحه وصالح فرنسا. فـ"العقد الوطني" يرضي الأطراف الجزائرية بما فيها النظام (رغم أنه اعتبرها "لا حدث" لأنه لا يريد إلا المبادرات التي يصنعها بنفسه)، كما يرضي الأطراف الدولية وبخاصة أمريكا وفرنسا (فقد أعلنت رضاها عن نتائج ندوة روما). فأمريكا بحثت على كل الجبهات، ويبدو أنها نجحت في إيجاد علاقات متعددة؛ ففي الوقت الذي أجرت فيه اتصالات في بداية الانقلاب مع بعض القيادات وعلى رأسهم الجنرال خالد نزار ومازالت تحتفظ بعلاقتها به، تلتقي في سفارتها في الجزائر مع بعض أعضاء المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني، وتوجد أيضا اتصالات لها مع أنور هدام رئيس البعثة الدبلوماسية في الجبهة الإسلامية للإنقاذ (وقد نسبت جريدة الحياة في عددها 11664 والصادر يوم الخميس 1995/01/26م في ص4 إلى أنور هدام عندما سُئل عن مستوى الاتصالات التي تجريها الإدارة الأمريكية معه، رفض التحديد بدقة، قائلا أن: "المهم أننا نتصل" وأن الهدف "شرح موقفنا" والضغط على الحكم) هذا فضلا عن تنشيط عميلها القديم أحمد بن بلّة. ويبدو أن فرنسا بدأت تعي عدم قدرة عملائها على السيطرة على الوضع، ولهذا حاول الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران افتكاك مبادرة أمريكا من بين يديها بمحاولة احتواء "عقد روما"، عند إعلانه عن ضرورة أن يتوسط الإتحاد الأوروبي في الصراع الدائر في الجزائر، كما يحاول احتواء مجموعة روما بسعيه لعقد مؤتمر للأحزاب الجزائرية لمناقشة الحلول المطروحة للخروج من الأزمة، وخص بالذكر الأحزاب التي شاركت في ندوة روما.

وهو الأمر الذي دعا فرنسا و بعض الدول الأوروبية — حتى قبل ندوة روما – إلى الدفاع عن مصالح أوروبا في الجزائر ضد المحاولة الأمريكية عن طريق تنسيق مواقفهما لاحتواء الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فمحاولات عملاء فرنسا

لتحقيق هذا الاحتواء عن طريق فتح الرئيس زروال — منذ أن كان وزيراً للدفاع – قنوات الحوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ تكللت بالفشل الذريع، وأمريكا أوجدت اتصالات بأطراف الأزمة قد تستعملها ضدها، ولهذا ظهر التنسيق الفرنسي– الأمريكي عند محاولة المؤسسة العسكرية الاتصال بعبد العزيز بوتفليقة (تلميذ بومدين العميل الأمريكي) قبل انعقاد ندوة الوفاق الوطني المنعقدة أواخر جانفي 1994م لإقناعه بتولي منصب رئيس الجزائر، إلا أن الخلاف حول الدور المنوط له جعل بوتفليقة يسحب ترشحه، ليعيَّن مكانه زروال.

وعلى إثر هذا الفشل، وفي انتظار تصيد فرصة احتواء الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بخلق الظروف التي تدفعها إلى أحضان النظام بالشكل الذي يريده، يعتمد النظام في ذلك على دوام الأوضاع الأمنية متدهورة (وبخاصة بعد أن أخذ يسعى بكل جهده لتشكيل ميليشيات شعبية مسلحة لمقاومة سيطرة الحركات الإسلامية المسلحة، وشل حركتها) مع تنشيطها وبخاصة إعلامياً، لدفع الجبهة الإسلامية للإنقاذ نحو نزع الغطاء السياسي عن الجماعات المسلحة (المخترقة).

وفي مقابل ذلك كان قد أخذ بعض السياسيين والأحزاب في النشاط سياسياً – باستعمال فكرة الحوار – (يمكن أن تكون بعض الدول الأوروبية وحتى أمريكا قد استعملتهم بطريقة غير مباشرة عن طريق عملائها وبخاصة أن بوتفليقة كان من مؤيدي هذه الفكرة) لتصوير بعض أصحاب القرار (خاصة الذين قاموا بالانقلاب) على أنهم فئة استئصالية (أصحاب الحل الأمني)؛ سياستها استئصال (الإسلاميين والوطنيين) من جذورهم، وأنها سبب الكارثة التي يعيشها الشعب، وأنه لابد من الحوار (أصحاب الحل السياسي)، ليخلقوا رأياً عاماً له وحولهم؛ سياستهم الدعوة إلى اتخاذ أسلوب الحوار كوسيلة (حضارية) لحقن الدماء ولمّ شمل الجزائريين والحفاظ على (الوحدة

الوطنية)، لجمع الشعب حولهم، لتشجيع الجبهة الإسلامية للإنقاذ أو دفعها على التنازل أو وضعها على الأقل في قفص الاتهام.

ولهذا فإن ما يسمى بـ"الفئة الاستئصالية" (من ورائها فرنسا) و"الفئة الحوارية" (تحركها بعض الدول الأوروبية وحتى أمريكا من وراء الستار) ما هما في الواقع إلا طرفا مقص (أوروبا)، هدفه قص فكرة الدولة الإسلامية وفصلها عن قضية الجبهة الإسلامية للإنقاذ والحركات الإسلامية المسلحة، لحرفهم عن غايتهم وإسلامهم وتمييع قضيتهم لتنفير الشعب منهم وإبعاده عن الإسلام.

إن مما زاد الطين بلّة وزاد من خبث النظام وتسلطه على رقاب العباد، ونجاحه فيما يرمي إليه أن الحركات الإسلامية المسلحة بالإضافة إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ – فضلاً عن أنها جُرّت أو جُرَّ أغلب مسؤوليها وعناصرها إلى العمل المسلح جرّاً دون إرادة ووعي، وفق خطة محكمة من النظام مستغلاً اندفاعهم الحماسي إلى التغيير – (لم يتضح رسمياً ولحد الآن مدى تبني قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ المسجونة "الشيخان عباسي مدني وعلي بن حاج" أطلق الله سراحهما للعمل المسلح رغم أن بعض مسؤوليها ومعظم عناصرها ينتمون لأغلب الحركات الإسلامية المسلحة، وهذا ليس غريباً لأن الكيفية التي تسير الجبهة الإسلامية للإنقاذ بحسبها منذ نشوئها كانت بوسائل مرتجلة (كالإنتخابات، الإعتصام...) وملتوية (تسيير البلديات، الإضراب)؛ أي دون فهم أو تخطيط مسبق، فلا يوجد لديها تصور تام للطريق الذي عليها أن تسلكه، فضلاً عن أنه إن كان لها هذا التصور (المطالبة والمغالبة)، فإنه يكتنفه الغموض والإبهام)، لم تقم بأي عمل فكري أو سياسي في سبيل توضيح أفكارها وأعمالها (المتبناة) لتكوّن لها الرأي العام اللازم والمساند، أي أنها لم تقرن بالعمل المسلح كفاحاً سياسياً تكشف به خطط أوروبا (وبخاصة فرنسا) في محاربة الإسلام والمسلمين أو تتبنى مصالح الناس عن طريق توضيح وشرح برنامجها السياسي الذي ستطبقه في حالة وصولها الحكم؛ لأن عدم إماطة اللثام عن حقيقة علاقة هؤلاء

الجنرالات بالكفار وعمالتهم لفرنسا وخيانتهم للأمة، وعن حقيقة خطتهم التي تهدف إلى محاولة استئصال فكرة الدولة الإسلامية من أوساط الشعب، في الوقت المناسب سيعرّض الشعب إلى خطر ترك العمل بالإسلام وله، فضلا عن خطر انفرادهم فكرياً وسياسياً وإعلامياً بالشعب ليضلوه فيفرضوا عليه ما يريدون.

نعم لم تقم بذلك لتستعين بالشعب على حكامه العملاء ومن ورائهم من فرنسا (وبعض الدول الأوروبية) لتحقيق الدولة الإسلامية، بل استعانت أو هي في سبيل الاستعانة بالدول الكافرة المستعمرة عدوة الإسلام والمسلمين، سواء مباشرة كالتطلّع إلى أمريكا، أو غير مباشرة كالتطلع للتنسيق مع الأحزاب العميلة الخائنة (جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الاشتراكية، حزب العمال...الخ) للضغط محلياً أو دولياً على النظام، وتركت الساحة السياسية الشعبية كما الأوساط السياسية للنظام وأزلامه، بواسطة وسائل الإعلام المختلفة وبعض الأحزاب، ينفث سمومه الإخبارية والإعلامية مشوهاً للحقائق وبخاصة فكرة الدولة الإسلامية وقضية حملة الدعوة الإسلامية. حتى أن النظام صرّح بذلك على لسان رزاق بارة رئيس المرصد الوطني لحقوق الإنسان حين قال:"..ما يحدث اليوم هو أن أبشع الإغتصابات قامت بها مجموعات ليست تابعة لأي بعد سياسي، وهم أناس يقتلون ويحرقون ويسرقون ويغتصبون، وعندما تطرحون السؤال عن من يتبنى سياسياً هذه الأعمال لن تجذوا أحداً"(جريدة الخبر اليومية 1995/10/14م).

إن أي عمل – سياسياً و/أو عسكرياً – إن لم يركز على الأمة لحملها على القيام به مع القائم به سوف لن يثمر مهما كان ضخماً، لأن القضية كل القضية أن الدولة الإسلامية لا يمكن إقامتها بدون الأمة، ولما كانت الجبهة

الإسلامية للإنقاذ تريد إقامتها للأمة لا بالأمة ومعها، فإنها بعد أن عجزت وضُللت (فضلا عن أن فكرتها التي قامت على أساسها ومن أجلها كانت عامة، عاطفية، يشوبها الغريب عنها، فهي غير محددة، وغير مبلورة، وغير نقية، وغير صافية) – سُممت بضرورة التنسيق مع جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية تحت مبرر أنهما أيضا ضحايا للنظام مثلها، لإيجاد ضغط محلي ودولي على النظام، فسقطت في شرك محاولة الاستعانة بالأجنبي (عقد روما) وهذا معناه الإنتحار السياسي، أي قتل النفس سياسياً؛ لأن محاولة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ربط قضيتها بغيرها (أمريكا) ووضع يدها بيد غيرها (الأحزاب العلمانية، الوطنية والاشتراكية) إنما يعني أنها لن تصل لتحقيق قضيتها؛ فالأجنبي لا يمكن أن يعيننا على قضيتنا التي من أولى أهدافها أن نطرد الأجنبي، والأحزاب العلمانية أدوات للأجنبي — مثل النظام – فهل يمكّننا أو يساعدنا الأجنبي على تحقيق قضية من أهدافها الأساسية طرده من البلاد !؟ لذلك نقول إن استمرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على هذا الاتكال على الأحزاب العلمانية والدول الكافرة المستعمرة – فضلا عن أنه مخالفة واضحة لأحكام الإسلام – فإنه مقضيٌّ عليها بالفشل أو الموت أو خيانة الأمة. ولهذا فإنه لن يكون هناك نجاح لأن فكرها تسمم بالاتكال على الأجنبي أو الترويج له.

إن الهدف من إلصاق تهمة الإرهاب بالجبهة الإسلامية للإنقاذ والحركات الإسلامية المسلحة هو تبرير أعمال النظام العسكري وقمع حملة الدعوة الإسلامية بالإضافة إلى تمييع قضيتهم وتحريفها وتنفير الناس منها ومنهم.

أما عن هدف النظام ومن ورائه فرنسا من دوام الأوضاع الأمنية على ما هي عليه فشيئين اثنين:

أ– محاربة فكرة ممارسة السياسة والعمل السياسي على أساس الإسلام، لتنفير الشعب وإبعاده ليس فقط عن العمل السياسي على أساس الإسلام، بل وإبعاده عن السياسة — بوصفها سياسة – قدر المستطاع. وبخاصة إبعاد المخلصين عن التدخل في السياسة لتخلوَ الساحة السياسية في الجزائر للنظام وأزلامه ولمؤامراتهم، ليَفرضوا على الشعب أفكارهم السياسية ويسوسونه بها بما يحقق أهداف الدول الكافرة المستعمرة (وبخاصة فرنسا) ويؤمِّن لها مصالحها. وفي الوقت الذي يشجع فيه العمل المسلح بأساليبه الخبيثة بشكل غير مباشر، بتوريط الناس في العمل المسلح (مع أو ضد الحركات المسلحة) حتى أصبحت السياسة مرادفة للقتل والرعب، فإنه يشجع أيضاً الأحزاب الديمقراطية، الجهوية، الوطنية، و(المدعية للإسلام) ليتم استنزاف جهود الناس في أعمال هي في حقيقتها أعمال تضليل سياسي تعتمد على المغالطة (كالمطالبة بالحوار) ومؤداها هو التنفيس عن الناس الذين أرهقهم الضغط الأمني والسياسي والاقتصادي بقضايا جزئية تافهة، وتخديرهم بانتظار الحلول الوهمية أحياناً (انتظار نتائج حوار النظام مع الشيوخ)، فما كانت نتيجة هذه الأعمال إلا كسباً للوقت من قِبَل مَنْ يتآمرون على هذا الشعب، وإلهاءًا له بها وصرف أنظاره عن قضية الدولة الإسلامية، وعن العمل السياسي الإسلامي الذي لا يعترف بنظام الكفر ولا يتملقه ولا يداهنه ولا يخاف في الله لومة لائم.

ب– تمرير خطة "رأسملة" الاقتصاد الجزائري لإحكام السيطرة الرأسمالية الإستعمارية عليه.

إن النظام الجزائري يدرك أن الذين حملوا السلاح في وجهه غايتهم الوحيدة الوصول إلى الحكم لتطبيق أحكام الإسلام، ولهذا ما فتئ يوضح للغرب أنه حين

يحارب الجبهة الإسلامية للإنقاذ والحركات الإسلامية المسلحة، إنما يحاربها للحيلولة دون إقامة الدولة الإسلامية حفاظاً على الديمقراطية كي يدعمه ويساعده في البقاء في الحكم، فهاهو وزير الخارجية دمبري يصرّح علانية:"إن مكافحة الإرهاب كفاح من أجل الديمقراطية.."(جريدة المساء اليومية 29-1995/09/30م)، فلو كان ما يقصده إرهاباً حقاً لكان قال:"...من أجل الأمن..."، ولكنه يعتقد أن هذا الذي يصفه بالإرهاب إنْ هو إلا شباب آمنوا أن لا حكم إلا لله وأنه لا طريقة للوصول إلى الحكم إلا العمل المسلح (بعد الانقلاب على اختيار الشعب لهم) لتطبيق الإسلام، لذلك قال:"...كفاح من أجل الديمقراطية..." لأنه يعرف أن تطبيق الإسلام معناه قبر الديمقراطية؛ فهي نظام كفر في نظر الإسلام ومناقضة له.

ومالنا نذهب بعيداً وفرنسا العدو اللدود للإسلام والمسلمين نراها تجعل من قناع الإرهاب وسيلة لضرب وشلّ وتجميد المد الإسلامي في القارة الأوروبية، فهي لم تجد — منذ عقود – ولن تجد أفضل من قناع الإرهاب لضرب ومحاربة فكرة الدولة الإسلامية ونشاط حملة الدعوة الإسلامية.

وعلى هذا فـ"الإرهاب" قناع الهدف من التستر به تمييع قضية حملة الدعوة خاصة وضرب فكرة الدولة الإسلامية والإسلام عامة، بالإضافة إلى تمرير خطة "رأسملة" الاقتصاد وإدماجه في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وفق ما يمليه النظام العالمي الجديد.

4/ أزمة اللغة والهُوية: يبدو أن الأساليب القديمة التي اتخذها الغرب الكافر المستعمر في محاربة الإسلام والمسلمين لا زالت تلعب نفس الدور الذي أُعطيَ لها لحد اليوم، ولكن بوجه مغاير للوجه القديم، ولعل أقدم هذه الأساليب

المستعملة لإضعاف الإسلام في نفوس المسلمين بإضعاف فهمهم له ما يتعلق باللغة التي يُؤدى بها؛ اللغة العربية.

ففرنسا العدوة اللدود للإسلام ولغته، منذ احتلالها الجزائر سنة 1830م عملت جاهدة على محو اللغة العربية، وتفانت في طمس الثقافة الإسلامية، ليس فقط بهدف الفصل بين اللغة العربية والإسلام، بل وأيضا بهدف اجتثاث اللغة العربية من جذورها (عقول ونفوس المسلمين في الجزائر). فبدأت ذلك بإغلاق المدارس، ثم تدرجت مع بداية القرن العشرين إلى منع تعلم اللغة العربية باعتبارها (لغة أجنبية)، وعدم السماح لأي شخص أن يمارس تعليمها إلا بعد الحصول على ترخيص خاص وفي حالات استثنائية، ومن ناحية أخرى عملت على نشر اللغة والثقافة الفرنسية، واشترطت في كل ترقية اجتماعية ضرورة تعلم اللغة الفرنسية، والترويج لفكرة أن المسلمين (الجزائريين) مسلمون فرنسيون. هذا من جهة ومن جهة أخرى اهتمت فرنسا بإحياء والترويج للهجات المحلية واللسان العامي على حساب اللغة العربية، فشجعت اللهجة البربرية "الأمازيغية"، واتبعت كل سبيل لمحاربة اللسان العربي، واعتبرت اللغة العربية (الفصحى) في الجزائر لغة ميتة.

ولهذا فمن الضروري على فرنسا حتى تضمن تبني ذلك من البربر، أن تعطي فرصة لنمو مشاعر التمايز بين عنصري الأمة بعد إبعاد البربر عن الإسلام واللغة العربية؛ فقد سعت إلى القيام بمحاولات خلق فجوة بين البربر وبين العرب، فأوجدت تفسيرات مغرضة وأحكاماً متحيزة لأحداث التاريخ في الجزائر(منها مثلا أن الفتح الإسلامي "استعمار عربي"، وأن البربر هم أصحاب البلاد الأصليون، وأن البربر كان من الممكن أن يكون لهم مصير أوروبي لولا العرب الفاتحين، بل أن البربر من أصل أوروبي، وأنهم قريبون من الحضارة الأوربية...الخ) وسعت لإثبات ذلك من خلال أبحاث ودراسات (علمية !)

استعمارية، وخلُصت إلى ضرورة المحافظة على خصوصية ولهجة منطقة القبائل البربرية (دون بقية البربر) بعيدًا عن التطور العام في الجزائر؛ أي ضرورة العزل اللغوي للقبائل عن بقية الشعب، والمثابرة في تقريبهم من فرنسا. فمن جهة سعت فرنسا إلى عزل منطقة القبائل والحيلولة دون اتصالها أو تفاعلها مع باقي المناطق الأخرى، وراحت تهتم بتاريخ المنطقة قبل الإسلام محاولة إحياء الأعراف والتقاليد والفولكلور وخاصة اللهجات على حساب الثقافة الإسلامية واللغة العربية. ومن جهة أخرى اتبعت فرنسا سياسة تبشيرية لتنصير المسلمين في منطقة القبائل بوجه خاص، فتعرض رجال وشيوخ العلم (على مستوى الزوايا) للتضييق والمراقبة والنفي والقمع، وفتحت كثير من المدارس التبشيرية وبنيت الكنائس ووجه نشاطها للأعمال الخيرية والخدمات الاجتماعية لربطها بواقع السكان هناك، وقام الرهبان والقساوسة (الآباء البيض) بالتدريس في الكثير من المدارس. وصدرت تعليمات إدارية لتفضيل القبائل في كل الظروف على بقية الشعب.

ففرنسا منذ وطأت أرض الجزائر سنة 1830م عمدت إلى شن هجمة شرسة على الإسلام واللغة العربية، وأخذت تحاول فصلهما عن بعضهما البعض بأساليب ووسائل شتى (تارة بمنع تدريسها، وتارة بإحياء وتشجيع اللهجة البربرية "الأمازيغية"، مع التركيز على تعليم اللغة الفرنسية والتدريس بها، على اعتبار أن اللغة الفرنسية هي البديلة للغة العربية) محاولة أن تجري تغييرات جذرية في التركيبة الشخصية واللسانية، للاستيلاء على العقل والقلب واللسان لمنطقة القبائل.

فما تفعله فرنسا اليوم عن طريق عملائها، وبخاصة المثقفين منهم، من محاربة اللغة العربية لمحاربة الإسلام والمسلمين، أنها استبدلت وجهها القديم — اللغة الفرنسية – بوجه جديد هو ما يسمى بـ"اللغة الأمازيغية" لتركيز اللغة الفرنسية بين

أوساط الشعب (وبخاصة بين أهل منطقة القبائل الذين ألف البعض منهم التحدث باللغة الفرنسية) وضرب اللغة العربية بها، باعتبار أن هذه اللغة (س)تكتب بالأحرف اللاتينية. ففرنسا العدو اللدود للإسلام والمسلمين فشلت في محاربة اللغة العربية باللغة الفرنسية، لذا عمدت إلى ما يسمى ب"اللغة الأمازيغية" كمحاولة منها لتحقيق ذلك؛ فهي من أنشأت "الأكاديمية البربرية" سنة 1963م التي اضطلعت – منذ نشأتها– ليس فقط بإنشاء ما يسمى ب"اللغة الأمازيغية" وإحيائها بل وتصفية واستئصال كل ما له علاقة بالإسلام فيها. فقد وضعت أبجديتها وقواعدها وتخلصت من كل كلمة لها علاقة بالإسلام فيها (مثل التخلص من تحية الإسلام...الخ)، فقد عملت على جعل حروف هذه اللغة حروفاً لاتينية، وعمدت إلكتابة الإنجيل بالأبجدية الأمازيغية لتهيئة الظروف نحو مدرسة بربرية؛ فرنسية بتعليمها وثقافتها، بربرية بتلاميذها وبيئتها. وهذا كله وغيره من أجل إيجاد وتنشئة أجيال تجهل اللغة العربية، أو تعجز عن فهمها أو استعمالها للحيلولة بينها وبين الإسلام؛ فاللغة العربية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعقيدة الإسلامية — إعجاز القرآن – ومرتبطة إرتباطاً عضوياً بالإجتهاد (وببعض العبادات كالصلاة)، ولذا فهي أي فرنسا تريد من وراء تهميش اللغة العربية وإقصائها ب"اللغة الأمازيغية"، أن:

– تزيد من إضعاف العقيدة الإسلامية في نفوس المسلمين فتبقى فاقدة الحيوية،

– وأن تزيدهم عجزاً عن مواجهة مشكلات الحياة المستجدة بالأحكام الشرعية المستنبطة من نصوص الكتاب والسنة باعتبارها معالجات لمشكلات الحياة، فيستمرون في عدم ثقتهم بأحكام الإسلام بمعالجة مشكلاتهم إما بالمعالجات الغربية الكافرة أو بتأويل أحكامه لتوافق تلك المعالجات.

إن الناظر إلى ما يجري من أعمال سياسية وثقافية والتي تصب في اتجاه ترسيم اللغة الأمازيغية وتدريسها، والناظر إلى الظروف المحيطة بهذه الأعمال والملابسات التي تكتنفها ويربط بينها، يجد أنها مصوبة أساساً نحو محاربة فكرة الدولة الإسلامية وحملتها؛ فإلحاح دعاة الأمازيغية على تكرار الشكوى من متاعب لا وجود لها، ومن ظلم لا وجود له (احتقار الأمازيغية، تهميش الهُوية الأمازيغية !!...الخ) يخترعونها ثم يهوّلون من شأنها، ويكثرون من الأخذ والردّ حولها... الهدف منه هو لفت أنظار الناس إليهم لصرف نظرهم عن الصراع الدائر بين حملة الدعوة الإسلامية والنظام الكافر من جهة، ولتخويف الناس من خطر انقسام الجزائر في حالة وصول التيار الإسلامي إلى الحكم من جهة أخرى (باعتبار أن دعاة الأمازيغية من معارضي قيام الدولة الإسلامية).

لهذا فإن قناع الأمازيغية، ما هو إلا وسيلة أريد بها تحقيق أمرين:

أ- ضرب الإسلام بضرب لغته التي يُفهم ويُؤدى بها؛ بزيادة إضعاف عقيدته في عقول الناس الذين (سـ)ينشئون بلسان لا يعرف اللغة العربية فلا يلمسون إعجاز القرآن فلا يظهر أثره في نفوسهم من جهة، وبتعطيل الإجتهاد في هذا الجزء من الأمة فلا يوجد فيه مجتهدين يبذلون وسعهم في استنباط معالجات لمشكلاته المتجددة من النصوص الشرعية من جهة أخرى.

ولعل مشكلة الانعدام (شبه) الكلي للعلماء وللفقهاء في الجزائر (مقارنة بالبلاد العربية الأخرى) يُعلّمون الناس أحكام دينهم، ومشكلة عدم استعمال اللغة العربية في الأوساط السياسية والثقافية، ومشكلة المستوى الثقافي الضعيف والمحدود حتى عند الفئة المثقفة (سواء الثقافة الإسلامية أو غيرها)، لمن أكبر الدلائل على نجاح فرنسا وعملائها في ضرب الإسلام بضرب لغته العربية.

ب– تخويف الناس من خطر تفتيت ما يسمى بـ(الوحدة الوطنية) بإبراز العداء بين التيار الإسلامي ودعاة الأمازيغية (ذوو اتجاه علماني) لضرب فكرة الدولة الإسلامية، وإلجاء الناس إلى أنصاف الحلول التي ترضي الطرفين حسب وهمهم (لقد وجد قطاع كبير من الشعب يؤيد فكرة بقاء النظام العسكري في الحكم مع تطبيقه الكفر على أساس أن استيلاء التيار الإسلامي على الحكم معناه حرب أهلية بينه وبين دعاة الأمازيغية، وهذا كحل وسط بين الطرفين).

ولم يكتف أعداء اللغة العربية باستعمال اللغة الأمازيغية لتحقيق أغراضهم الخبيثة، بل أضافوا إلى ذلك التشجيع على استعمال اللهجة العامية لإثارة من يحتضنها ويدعو لها جنباً إلى جنب مع الأمازيغية. ومن أمثلته:

– ما فعله الرئيس زروال في بعض خطبه من التكلم باللهجة العامية، وقد اعتبر أول رئيس يقوم بذلك.

– إقامة إذاعات محلية باللهجات العامية.

– إقامة نشاطات تلفزيونية باللهجة العامية.

ليس هذا فحسب بل وأكثر من ذلك حين جعلوا من الأمازيغية عنصراً من عناصر ما يسمونه بـ(الهُوية الوطنية)، وراحوا ينقنقون بين أفراد الشعب لبلبلة أفكارهم قصد تضليلهم عن الإسلام وتيئيسهم من فكرة الدولة الإسلامية، وبخاصة وهم يعيشون أوضاعاً مزرية في كل مناحي الحياة.

فقد تداعى النظام العسكري على الشعب مع الأحزاب العميلة الخائنة بنشر هذه الفكرة والترويج لها بشكل مستمر– وغيرها من الأفكار المميتة – قصد تمييعه وحرفه عن جادة الصواب، فيسقط مصروعاً، مشوش الفكر، ملوث التفكير،

مضطرب البال، مبلد الحس، متناقض المشاعر، لا ينظر للحياة إلا بمنظار اللامبالاة. حتى أن هذه الفكرة قد إنطلت على الجبهة الإسلامية للإنقاذ حين إلتزمت بـ(مبدأ) أن "الأمازيغية" !! عنصر من العناصر التكوينية للشخصية الجزائرية مع الإسلام (والعروبة !!)، المدرج مع (مبادئ) أخرى ضمن وثيقة "العقد الوطني" (عقد روما).

إن مشكلة اللغة العربية مشكلة سياسية بحتة، لا علاقة لها باللغة العربية كلغة، لأن مشكلة اللغة العربية تكمن في إقصاء الإسلام عن الحكم، حيث يقوم على الحكم والإدارة ووسائل الإعلام والتربية والتعليم في الجزائر، رجال صنعتهم فرنسا — أم الاستعمار الثقافي – وربتهم تربية معينة مقصودة، وغرست في نفوسهم الحقد على الإسلام ولغته، بل جعلتهم يعملون لهدم الإسلام بكل ما يستطيعون، فقامت الجامعات التي تدرّس كل شيء بالفرنسية مثلاً كمعاهد التكنولوجيا ومعاهد الطب والهندسة والمحروقات، وقامت الإدارات التي تستعمل اللغة الفرنسية (في الوزارات والمديريات والشركات...الخ)، وقامت المراكز الثقافية الغربية التي تدرّس بالفرنسية وبالإنجليزية، وألِف الناس في الجزائر الحديث بغير العربية واستطابوه، وما ذلك إلا بترتيب وتدبير من فرنسا وموالاة وتأييد من الحكام المسلطين على رقاب الشعب الجزائري. فحكامنا لا يسمحون أبداً أن تعم اللغة العربية في بلادنا، بل يعملون جاهدين على إقصائها وتثبيت غيرها، لأنه هكذا خُطط لهم وهكذا رُسم لهم ولا يملكون إلا السير وفق ما يريد أسيادهم الكفار.

ولا نذهب بعيداً إذا علمنا أن التسهيلات التي رافقت لجوء النظام الجزائري لإعادة جدولة ديونه من خلال نادي باريس الذي لفرنسا — أم الاستعمار الثقافي – فيه نفوذ كبير قد تمت من خلال شرط تفوق اللغة الفرنسية كلغة أجنبية أولى، في

الإدارة والتعليم، وتجميد العمل بقانون تعميم استعمال اللغة العربية (القانون رقم 19-05 المؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1411 هـ الموافق 16 يناير 1991م المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية).

وعلى هذا فإن ما سميناه بـ"أزمة اللغة والهُوية" ما هي في الحقيقة إلا قناعاً، الهدف منه ضرب ومحاربة الإسلام والمسلمين بصفة عامة وضرب ومحاربة فكرة الدولة الإسلامية وحملة الدعوة الإسلامية بصفة خاصة.

****

هذا هو واقع "**أقنعة الأزمة**" أو أقنعة الصراع الدائر في الجزائر:

1- **أزمة شرعية**؛ يراد بها الحيلولة دون وصول الإسلام إلى الحكم.

2- **أزمة اقتصادية**؛ يراد من ورائها إلهاء الشعب الجزائري عن فكرة الدولة الإسلامية، وتبرير "رأسملة" الإقتصاد الجزائري فرضاً للسيطرة الرأسمالية الإستعمارية على البلاد والعباد.

3- **أزمة إرهاب**؛ يراد بها تمييع قضية حملة الدعوة الإسلامية، وترهيب الناس من اتباعهم، وتمرير الخضوع لبرنامج الصندوق النقدي الدولي والبنك العالمي تطبيقاً لخطة "رأسملة" الإقتصاد فرضاً للسيطرة الرأسمالية الإستعمارية على البلاد.

4- **أزمة لغة وهُوية**؛ يراد بها ضرب اللغة العربية لإضعاف الإسلام في نفوس المسلمين في الجزائر بإضعاف فهمهم له عن طريقها، مع تخويف الشعب من خطر الحرب الأهلية وخطر انقسام الجزائر إلى دويلات بسبب تناقض التيار الإسلامي مع التيار الأمازيغي العلماني، قصد استبعاد فكرة الدولة الإسلامية من ذهنه بلجوئه إلى أنصاف الحلول.

وإننا إذ نبين واقع هذه الأقنعة، وأهداف التقنع بها، نرى بعض عملاء الكفار هنا وهناك يتغنون بتحقيقها؛ أي يتغنون بضرب فكرة الإسلام السياسي- الدولة الإسلامية - وإقصائها من تفكير الشعب، فها هو سعيد سعدي، رئيس حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، يؤكد ذلك، إذ قال:"لدي القناعة التامة بأن الإسلام السياسي قد أقصي نهائياً كحل حتمي، فلم تعد الغالبية العظمى تؤمن بأن الإسلام السياسي يشكّل حلاً لمشاكلها" (جريدة الخبر اليومية 1995/10/14م).

وممّا يؤكد خبث النظام العسكري وسعيه جاهداً لمحاربة عودة الإسلام كدعوة سياسية وضرب فكرة الدولة الإسلامية - ولو تلفظاً بها فقط - الحادثة التي جرت قبيل انتهاء الحملة الإنتخابية، حيث اتهم مرشح حركة المجتمع الإسلامي (حماس) محفوظ نحناح بأنه استعمل الإسلام لأغراض سياسية في حملته الإنتخابية (زيارة مسجد كتشاوة بالعاصمة، وذكر الإسلام في ملصقات دعائية)، فهرعت هذه الحركة التي تدعي العمل بالإسلام وله تنفي عنها هذه التهمة، وتبرهن على أنها لا تعمل لإقامة الدولة الإسلامية؛ حيث صرّح محفوظ نحناح قائلاً:"هل سمعتموني أقول هنا أننا من أجل دولة إسلامية أو أنني تلفظت ولو بكلمة واحدة عن الشريعة ؟"(جريدة الخبر اليومية 1995/11/05م). وأخذت هذه الحركة التي تدعي أنها تعمل بالإسلام وله تركّز على حمل شعارات: إحترام الحريات الفردية والجماعية وضمانها، حماية حقوق الإنسان، حماية مبادئ الديمقراطية والجمهورية... تقيداً بقانون الإنتخابات الذي ينص في مادته الـ(108) على وجوب إحترام الدستور والدفاع عنه، عدم إستعمال الإسلام لأغراض حزبية، والتمسك بالديمقراطية وإحترام التعددية السياسية في إطار المبادئ الجمهورية...الخ، والتي- أي هذه المادة- توجب أن ينعكس محتواها في

برنامج أي مرشح للإنتخابات الرئاسية...فالنظام العسكري أخذ يستعمل بعض الحركات المسماة (إسلامية !!) لضرب فكرة الدولة الإسلامية وتمييعها لدى الشعب الجزائري.

إن النظام العسكري وفي سبيل استئصال فكرة الدولة الإسلامية من أذهان الناس، وفي سبيل تجميع الشعب الجزائري حول أي شيء ما عدا الإسلام أو تجميعه حول ما يقصي الإسلام من حياته، عمد إلى فكرة "الوطنية" العفنة لتحقيق ذلك؛ فقد أخذ ينفخ في الشعب الروح الوطنية تارة بالدعوة إلى ما يسمى ب"مبادئ وقيم ثورة الفاتح من نوفمبر 1954م وضرورة التجمع حولها، كما جاء في خطاب الرئيس زروال ونداءه للشعب الجزائري:"...ليصنع تجمع وطني حول قيم ثورة نوفمبر المجيدة"(جريدة المساء اليومية 1995/10/30م)، وتارة أخرى بأن الحركات الإسلامية المسلحة حركات غير وطنية تحركها أيادي أجنبية، وأنهم أبناء حركى (خونة)، فهذه الحركات خطر على الوطن وأن الوطن هو الذي يُدافع عنه وليس الإسلام لأننا كلنا مسلمين، لذا فالجزائر أولاً وقبل كل شيء...

فالنظام يريد من فكرة "الوطنية" عامة، وفكرة ما يسمى ب"مبادئ وقيم ثورة الفاتح من نوفمبر 1954م" خاصة (وهي مبادئ وقيم يراها علمانية تفصل الإسلام عن الحياة والدولة والمجتمع) أن تصرف الشعب الجزائري عن إسلامه وعن فكرة الدولة الإسلامية.

هذه بعض الحقائق عما يجري على الساحة الجزائرية، على المسلمين في الجزائر وفي غير الجزائر أن يدركوها ويعلموها إذا كانوا لم يدركوها من قبل ولم يعلموها، لتكون الدافع لهم كي يفيقوا من غفلتهم التي طال مداها، وكي يصْحوا من سباتهم العميق الذي استبد بهم، حتى بات هذا السبات يملهم ويمجهم.

فعلى المسلمين أن يدركوا ويعلموا... أن حكامهم ما هم إلا عملاء خونة، نصبتهم الدول الكافرة الإستعمارية لحماية أنظمتهم الكافرة، وللحيلولة بين الأمة الإسلامية وبين استئنافها للحياة الإسلامية بتطبيق الإسلام وحمله رسالة هدى ونور إلى العالم،...، وأن الدول كلها عدوة للإسلام والمسلمين، وأشدها عداوة الدول الكبرى التي خططت في الماضي لهدم دولة الإسلام، وخططت للحيلولة دون رجوعها، وتخطط لوأدها في المهد إذا قامت، لأن هذه الدول تدرك مدى خطورة الإسلام على المبدأ الرأسمالي وبخاصة إذا كانت هناك دولة تطبقه وتحمله إلى العالم.

وعلى هذا الأساس على المسلمين في الجزائر: أفراداً، أحزاباً، جماعات، حركات إسلامية مسلحة وغيرهم،...، أن يدركوا حجم المصيبة التي يعيشونها، مصيبة عدم الحكم بما أنزل الله، ومصيبة حيلولة النظام العسكري ومن ورائه أوروبا (وبخاصة فرنسا) وأمريكا دون وصول الإسلام إلى الحكم، ومحاولتهم ضرب فكرة الدولة الإسلامية لتمييعها واستئصالها من ذهن الشعب الجزائري...، وأن يدركوا أن وجود الشعور بضرورة إنقاذ البلاد لدى الشعب الجزائري غير الناتج عن الإسلام خطر عليه وعلى الأمة الإسلامية، لأنه يكرس إبعاد الإسلام عن واقعه، ويحقق ما يرمي إليه الكافر المستعمر الذي أوجد هذا الشعور لديه بضرب فكرة الدولة الإسلامية ومحاولة استئصالها من نفسه...، وأن يدركوا أن الواجب عمله أن يكون هذا الشعور إسلامياً ناتجاً عن تكوين أفكار إسلامية متصلة بالواقع الذي يعيشه، فلا يرضى بأي تغيير إلا إلى الواقع الذي يريده الإسلام؛ إقامة دولة إسلامية تكون نقطة إرتكاز للإنطلاق على أساسها في ضم البلاد العربية والإسلامية الأخرى لجسم الدولة الإسلامية لتحقيق وحدة الأمة الإسلامية الكبرى التي تتحمل مسؤولية حمل الإسلام رسالة هدى ونور ورحمة إلى العالم أجمع.

وعلى الذين وهبوا حياتهم وأموالهم وجهودهم من أجل تحقيق هذا الواقع الذي يريده الإسلام ولو بوضع لبنة واحدة في أساس بناء هذا الواقع، أن لا تقعدهم الدسائس، وتردهم مساوئ النظام الفاسد وسوء وسائل الحياة، وأن لا تكبل أيديهم القوى المسلطة عليهم وهم يتلمسون تحقيق حلم الدولة الإسلامية، فهم لا يرون قيام الحياة بالراحة، ولا خلق الأمم بالهدوء، ولا إحداث الإصلاح بالتدرج، بل يبصرون الحياة بالتعب، وإيجاد الأمم بالقوة والعزيمة، وإحداث الإصلاح بالإنقلاب الشامل الكامل.

وعلى الحركات الإسلامية المسلحة التي تستهدف بطريقتها هذه شخص النظام العسكري، الذي وضعه الكافر المستعمر كحجر تعيق تحرر الشعب منه، أن تدرك أن القناعات والمفاهيم والمقاييس الموجودة في المجتمع هي أصل وجود الشر الذي نعيشه، وأن خلاص الشعب من هذا النظام العسكري وخلاص الأمة الإسلامية من الكافر المستعمر، الذي أوجد هذه الأنظمة المتعفنة، يتم باستئصال هذه القناعات والمفاهيم والمقاييس من المجتمع عن طريق الصراع الفكري والكفاح السياسي وفق ما قام به رسول الله ε في مكة. لأن القيام بالصراع الفكري والكفاح السياسي هو الذي يوجد الوعي السياسي لدى الشعب والأمة، الذي بدونه لا يمكن للأمة أن تدرك قيمة الإسلام في حياتها، ولا يمكن ضمان سير الأمة في مقارعة الكافر المستعمر وعملائه من الحكام والسياسيين والمثقفين سيراً مستمراً في جميع الظروف، ولأن إقامة الدولة الإسلامية دون تفهم الأمة للأفكار الإسلامية بأن تجعل منها قناعات ومفاهيماً ومقاييساً لها تباشر تدبر شؤونها على أساسها وهم وخيال.

وعلى ذلك يجب أن يتغير فكر هذه الأمة أولاً حتى يتم بناء الدولة الإسلامية بناءاً طبيعياً، عن طريق إيجاد القناعات والمفاهيم والمقاييس الإسلامية بالصراع الفكري مع أفكار الكفر لاستئصال القناعات البالية والمفاهيم المغلوطة والمقاييس المضلة، وبالكفاح السياسي ضد الكافر المستعمر وعملائه، وتبني مصالح الأمة بالإسلام.

فالقضية قضية الأمة الإسلامية وليست قضية الحركات والأحزاب الإسلامية فقط، فهي التي يجب أن تقيم الدولة الإسلامية "الخلافة"، وهي التي تضمن استمراريتها بعد إقامتها، وهي التي ستدخل في عراك مع كل دول العالم، لحمل رسالة الإسلام إليه، وما الحركات والأحزاب الإسلامية إلا قيادة الأمة لتحقيق ذلك.

فإلى خوض النضال بالطريق السياسي من أجل تكوين المفاهيم الإسلامية عن الحياة لدى الشعب الجزائري ولدى الأمة الإسلامية كلها ندعوكم يا حملة الدعوة الإسلامية في الجزائر وغير الجزائر، وإلى خوض النضال العقائدي ضد جميع الإتجاهات التي تناقض اتجاه الإسلام، وضد جميع المفاهيم التي تناقض مفاهيمه، لتحرير الأمة من نير الإستعمار الكافر ومن هيمنة الكافر المستعمر، وتحقيق الغاية المنشودة: إقامة **دولة الخلافة الإسلامية** وحمل الدعوة الإسلامية إلى العالم.

والله سبحانه وتعالى الذي أنزل هذا الدين للناس كافة مؤيده وناصره ومظهره على الدين كله ولو كره الكارهون.

تمت الرسالة بفضل الله وحده بالجزائر العاصمة في ديسمبر من عام 1995م والحمد لله رب العالمين وصلوات الله تعالى وسلامه على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.